JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثامن والثلاثون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ
العدد الثامن والثلاثون
(٢٠) (١)

القطاع الصحي والاقتصادي في عهد معمر القذافي(١٩٩٠-٢٠٠٩م)

م.د ندى عصام شهاب السامرائي

المديرية العامة لتربية صلاح

Fahadyahya826@gmail.com

م.د منال بدر خلف الدوري

المديرية العامة لتربية صلاح

Manalalarqy77@gmail.com

أكتشف النفط في ليبيا عام ١٩٥٨م قبل ذلك كانت ليبيا من أفقر دول العالم وكانت الزراعة هي النشاط الاقتصادي الرئيس في المجتمع ، وبعد هذا الاكتشاف أصبحت هناك نقطة تحول في الاقتصاد الليبي بالاعتماد على النفط الذي سيطر على الاقتصاد بشكل كبير وبدأ بالنمو السريع وأصبحت ليبيا من أغنى دول العالم وعلى وجه الخصوص بعد الانقلاب من النظام الملكي الى النظام الجمهوري في أيلول عام ١٩٦٩م ، فعملت الحكومة الجديدة على تخليص البلد من التبعية الاجنبية وتأميم شركات النفط وأجلاء القواعد العسكرية الاجنبية التابعة للولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا ، من أجل النهوض بالبلد وواقعه الاقتصادي.

أما بالنسبة للقطاع الصحي فهو قطاع مرتبط بالقطاع الاقتصادي بشكل رئيس أذ أن الصحة الجيدة مؤشر على النمو الاقتصادي الجيد وركيزة أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي وأصبحت الرعاية

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثامن والثلاثون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ

الصحية أولوية عالمية فالاهتمام بتطوير الجانب الصحي وتحسين نوعية حياة المواطنين هي فرصة لتحفيز التجارة وجذب الاستثمارات المحلية والاجنبية .

الكلمات المفتاحية: القطاع الاقتصادي، الصناعات الليبية، منظمة التجارة العالمية، المؤسسات الصحية، القطاع الصحي.

The Health and Economic Sectors under Muammar Gaddafi(1990-(2008)

Dr.Nada Essam Shehab Al-Samarrai

Fahadyahya826@gmail.com

Dr. Manal Bader Khalaf AlDouri

Manalalarqy77@gmail.com

General Directorate of Education of

Salah al-Din

Abstract:

Oil was discovered in Libya in 1958. Before that, Libya was one of the poorest countries in the world, and agriculture was the primary economic activity in society. Following this discovery, the Libyan economy witnessed a turning point, with oil dominating the economy and prompting rapid growth. Libya became one of the richest countries in the world, especially after the coup from the monarchy to the republic in September 1969. The new government worked to free the country from foreign dependency, nationalizing oil companies and evacuating foreign military bases affiliated with the United States, France, and Britain, in order to advance the country and its economic situation.

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثامن والثلاثون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ

The health sector is primarily linked to the economic sector, as good health is an indicator of strong economic growth and a fundamental pillar for achieving economic growth. Healthcare has become a global priority. Focusing on developing health care and improving citizens' quality of life is an opportunity to stimulate trade and attract local and foreign investment.

Keywords: Economic sector, Libyan industries, World Trade Organization, health institutions, health sector.

المقدمة

تسلم معمر القذافي الحكم في ليبيا بعد الانقلاب وأعلن عن قيام الجمهورية العربية الليبية في العام ١٩٦٩م واستمر حكمه مدة تزيد عن أربعة عقود وكانت شخصية معمر القذافي ذات تأثير سياسي على ليبيا وكان شعارها(الوحدة ،الحرية،الاشتراكية) ورحبت العديد من الدول بالنظام الجديد في ليبيا ومن الدول المؤيدة لهذا النظام هو دولة العراق كما كان لمصر وموريتانيا والاردن واليمن ذات الموقف ، عمل القذافي على كسب ثقة شعبه والجماهير الليبية لإضفاء الشرعية لحكمه فعمل على تأميم شركات النفط بعد حرب عام ١٩٧٣م متخذا طريق الرئيس المصري جمال عبد الناصر في ذلك بتأميم شركات النفط والمصارف الاجنبية، أصبح التعليم الحكومي في عهده مجاني والتعليم الابتدائي الزامي لكلآ الجنسين ، كما كانت الخدمات الصحية والرعاية الطبية متاحة للجميع من دون أية تكلفة الا أن الليبيين العاملين في القطاع الصحي كان عددهم قليل جدا أذ ان الاجانب هم من كانوا ذوي الجانب الاكبر في هذا القطاع وبرواتب مجزية ، أما بالنسبة للجانب الاقتصادي في عهده فقد أرتفع الدخل القومي للمواطن الليبي الى أعلى من ١١٠٠٠دولار أمريكي بما يعني خامس أعلى معدل في أفريقيا كما قام القذافي بتوفير كثير من احتياجات المواطن الليبي .

المبحث الاول

القطاع الاقتصادي وأهميته(١٩٩٠-٢٠٠٩م)

كانت ليبيا بحدودها الجغرافي قد شغلت مساحة واسعة بسبب الموقع الاستراتيجي على الساحة السياسية فشغلت وسط ساحل أفريقيا الشمالي وصولا الى مرتفعات شمال وسط قارة أفريقيا فمثلت بهذا الموقع الجسر الرابط بين أفريقيا وأوروبا فأثرت وتأثرت بالأحداث السياسية والتاريخية في

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثامن والثلاثون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ

المنطقة، فالعلاقات الدولية ذات تأثير متبادل سواء أكان سلبيا أم إيجابيا في المتغيرات والتطورات الاقتصادية أذ أن أي تطور اقتصادي يساهم وبشكل مباشر في رسم خريطة أي دولة والعلاقة بين وحدات النظام الدولي ، بل وللعامل الاقتصادي تأثير كبير في السلم والحرب في دولة ليبيا وسياستها الخارجية وكذلك في شبكة العلاقات الدولية(أمين،٢٠٢٣م :ص٥١٢)، أذ تنعكس حالة عدم الاستقرار السياسي سلبا على المحددات الاساسية للنمو الاقتصادي فتتراجع الاستثمارات في رؤوس الاموال البشرية والمادية في حالة عدم ضمان المستقبل وعدم وجود استقرار سياسي كما تقل عمليات البحث والتطوير التي تقوم بها المؤسسات الحكومية فيضطرب مسار العمل الحقيقي وتدمير الطاقات الانتاجية فتتذبذب السياسة الاقتصادية التي تؤدي الى النمو الاقتصادي وربما الابتعاد عن تحقيق هذا النمو.

يعد الاقتصاد الليبي من أهم الاقتصاديات على المستوى الافريقي بسبب الثروات المالية والموارد التي تتمتع بها هذه الدولة، الا أن السياسات الاقتصادية المتخبطة وأثارها المتكررة أنتجت أوضاعا اقتصادية متأزمة تميزت بالنقص الحاصل في الايدي العاملة بما يقابله زيادة في معدل النمو السكاني بشكل مرتفع وسريع، كما واجه الاقتصاد الليبي مشكلة تذبذب الكثافة السكانية بسبب أتساع المساحة الليبية مما أثر بشكل سلبي على التوسع في النشاطات الانتاجية بالاعتماد على السكان المحليين، كما عانى الاقتصاد الليبي من انكشافه على العالم الخارجي بشكل كبير فمثلت الصادرات والواردات نسبة ٥٠% من التجارة الخارجية ، كما أن ضعف الاداء في القطاع العام كان مشكلة أخرى وعائق أخر أمام الاقتصاد الليبي الذي تأثرت نشاطاته الاقتصادية بسياسات هذا القطاع كما تعطلت المنظومة الاقتصادية والتشريعية والقانونية(الفارسي،٢٠٠٨:ص٧٣)

عانت ليبيا قبل مرحلة اكتشاف النفط بما يسمى بالعجز والانهيار وكانت تعتمد على المعونات والمساعدات الخارجية وكان اقتصادها يعتمد بالدرجة الاساس على الزراعة والرعي والصيد أذ كانت معظم الايدي العاملة تعمل بالزراعة حوالي (٢٠٠ ألف عامل) وكانت تنتج حوالي ربع الناتج المحلي الاجمالي واتسمت فيها كل المظاهر الموجودة في أي بلد متخلف في جانب التنمية بكل اشكاله من المعوقات جغرافيا واقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وتكنلوجيا فلم تمتلك ليبيا غير موقعها الجغرافي الذي ظل محور تنافس بين الدول الغربية للاستفادة عسكريا من هذا الموقع من خلال القواعد العسكرية ، أما الجانب الصناعي في ليبيا كان يعاني أيضا من العجز بسبب مجموعة مشكلات منها

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثامن والثلاثون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ

عدم توفر الايدي العاملة النشيطة وصغر حجم السوق وشحة الوقود والمواد الاولية فبقيت الصناعة محدودة على المواد الغذائية والتبغ والمشروبات والدباغة وتعليب الاسماك(شكري،١٩٨٥:ص٣٦).

بعد نجاح ثورة القذافي حاول القيام بإصلاحات شاملة الا أنها ظلت شكلية فكان الطابع القبلي هو ما تميز به تاريخ حكم القذافي لدولة ليبيا فكانت القبيلة من المرتكزات الاساسية في تشكيل الثقافة الليبية الحديثة والمعاصرة فكانت القبائل تتنافس فيما بينها للتقرب من النظام الحاكم للاستفادة من الامتيازات والمنافع فيما يخص الجانب النفطي بشكل كبير(حافظ ،٢٠١١:ص١٠٥)، وفي هذا الجانب ولكسب تأييد الشعب الليبي لحكم القذافي قام الاخير بمجموعة أمور منها : سعيه لإبرام اتفاقيات الجلاء مع الجانب الامريكي والبريطاني من قواعد مدن بنغازي وطبرق وقاعدة هويلس المسماة بقاعدة (عقبة بن نافع)، ثم أنشاء المحاكم التي تنفذ الاحكام ضد كل من يشك في ولائهم لسلطة القذافي ،بعد ذلك أتخذ الخطوة الاقتصادية الكبيرة التي تعود على ليبيا بالخير الوفير الا وهي تأميم شركات النفط الليبية وكذلك المصارف الاجنبية كما حدث في مصر في عهد الرئيس جمال عبد الناصر ، كما أهتم بالتجارة الخارجية باعتبارها المعيار الذي يعبر عن مدى نمو الدولة الاقتصادي فأصبحت هذه التجارة هي المعبر عن المقياس الحقيقي للإنتاج الخاص بكل دولة ومستواها الاقتصادي(يوسف،٢٠٠٧:ص أ)، أذ يمكن هيكلة القطاع الاقتصادي الليبي كالاتي:

أ-القطاع النفطي.

ب-القطاع التجاري.

ج-القطاع الصناعي.

د-القطاع الزراعي والثروة الحيوانية.

كم تميز الاقتصاد الليبي بمجموعة خصائص تتعلق بالجانب الجغرافي هي:

أولا: الخصائص الاقتصادية.

ثانياً:الخصائص الطبيعية.

ثالثا:الخصائص الديموغرافية(المتعلقة بالسكان وأحوالهم).

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثامن والثلاثون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ

بعد عام ١٩٨٩م ظهرت في ليبيا دعوات الى خصخصة القطاع العام من أجل أعادة هيكلية الاقتصاد الوطني بالتوجه نحو الانتاج الزراعي والصناعي وعدم الاعتماد الكلي على واردات النفط الخام من أجل السماح لافراد الشعب بممارسة الانشطة الاقتصادية والتجارية وكان الهدف من هذه الخطوة هو من أجل زيادة الكفاءة وجذب الاستثمارات وخفض التكاليف وتحسين الاداء وتمكين القطاع الخاص بأخذ حيزا أكبر في الاقتصاد الليبي وصدرت مجموعة من القوانين في العام ١٩٩٠م لخصخصة القطاع العام وتوسيع نشاط القطاع الخاص (اليوسفي،١٩٩٩:ص٢١٣)، وتشكلت في ليبيا صورتان للنظام الاقتصادي الا وهي :حرية التجارة ، وحماية التجارة أذ تخضع التجارة لأشراف الدولة وتنظيمها فجرى التوسع بمجموعة من الاجراءات التي تخص التجارة منها تحرير المبادلات والاسعار وفتح المجال للقطاع الاهلي لاستيراد البضائع بالسعر الذي تحدده الدولة بسعر الصرف ومنعت الدولة كذلك الاحتكار في كل المجالات كالتجارة والصناعة والتأمين والفندقة وتقديم الخدمات ، كما حظرت ليبيا استيراد بعض السلع والهدف من هذا الاجراء هو لتخفيض الواردات من هذه السلع داخل ليبيا شملت ٨٦ سلعة، كما فرضت على السلع المستوردة وجوب توفر رخص الاستيراد للتحكم في الواردات وكميتها ، فكان يجب على دولة ليبيا أن تهيئ صناعتها وترفع كفاءتها للاندماج في الاسواق العربية والاتحاد الافريقي والا فأن الصناعة الليبية معرضة للدمار أذ ما فتحت سوقها للمنافسة الخارجية من دون استعداد وتخطيط مسبق ، فانقسمت الصناعة الليبية الى :الصناعات الغذائية والصناعات الاستهلاكية وصناعات الغزل والنسيج والصناعات الكيمياوية وتوفرت كذلك ضمن الصناعة مواد البناء والصناعات الهندسية والكهربائية والصناعات الرأسمالية وفي الجدول الاتي أهم الصناعات في دولة ليبيا كما هو موضح للأعوام (١٩٩٠-٢٠٠٠):

مجلة العلوم الأساسية
للعلوم التربوية والنفسية وطرائق التدريس للعلوم الاساسية

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثامن والثلاثون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ

شكل رقم (١)

اهم الصناعات الليبية خلال الاعوام١٩٩٠-٢٠٠٠م

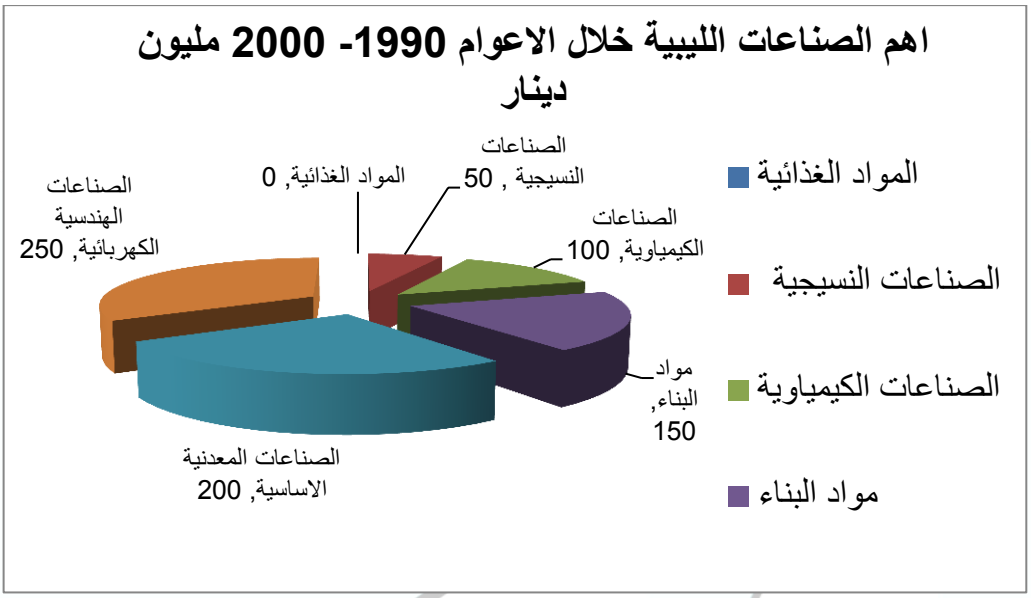

المصدر: الهادي حسن أبو شارب، دور التنمية الصناعية في تغيير هيكل الصادرات الليبية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ،قسم الدراسات الاقتصادية،القاهرة،٢٠٠٤،ص٤٤.

مجلة العلوم الاساسية
للعلوم التربوية والنفسية وطرائق التدريس للعلوم الاساسية

كما أن للأحداث العربية الخارجية والاقليمية ولاسيما الحروب تأثير كبير على الاقتصاد الليبي وتركت أثارها على التجارة الخارجية الليبية الا وهي :حرب عام ١٩٧٣م والحرب العراقية الايرانية وحرب الخليج ١٩٩١م فكانت هذه الحروب السبب في ارتفاع أسعار النفط بشكل واضح وملحوظ وهو السلعة الاولى للتصدير في ليبيا وبالتالي ارتفاع عوائد هذه السلعة وارتفعت قيمة الصادرات الليبية .

وفي العام ١٩٩٢م تعرض الشعب الليبي الى أذية بالغة بسبب الحظر الاقتصادي الذي فرضه قرار مجلس الامن(القرار المرقم ٧٤٨ في العام١٩٩٢م والقرار المرقم ٨٣٣ في العام ١٩٩٣م) في مختلف

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثامن والثلاثون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ

المجالات الحياتية الاجتماعية والاقتصادية والحياة البشرية كما تأثرت برامج وخطط التنمية (محمود،١٩٩٩:ص٢٣).

كما كان لقطاع الزراعة نصيب في هذا الحظر الاقتصادي أثرت بشكل كبير سلبي أذ تمثل هذا الضرر بخسارات قدرت قيمتها ب ٣٤,٣ مليون دينار ، فتضررت زراعة الفاكهة في ليبيا بتدني أنتاج شتلات الفواكه وعدم تمكن المزارعين من تصدير أي فائض من الخضروات والفواكه العديدة ،كما نقصت بشكل كبير مستلزمات الانتاج مثل المبيدات والاسمدة والادوية ، وفيما يلي يوضح الجدول الاتي كمية الخسائر التي تعرضت لها ليبيا جراء الحظر الاقتصادي :

شكل رقم (٢)

الحظر الاقتصادي على ليبيا١٩٩٢-١٩٩٩م

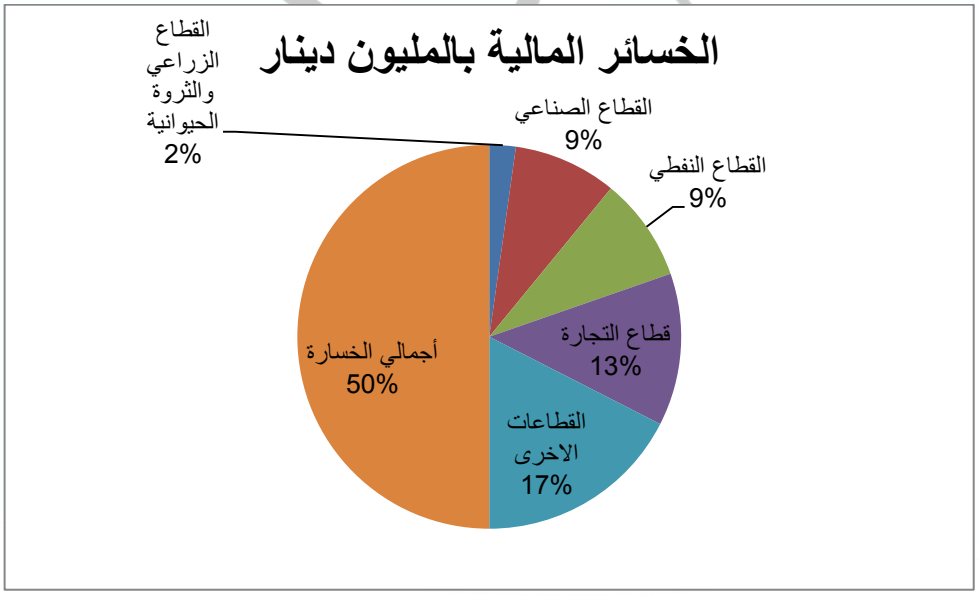

المصدر: من اعداد الباحث، بالاعتماد على تقرير الامم المتحدة، مجلة المؤتمر ،المركز العلمي لدراسات وأبحاث الكتاب الاخضر، العدد الاول ، طرابلس،٢٠٠٢،ص٣٢-٣٧ .

يوضح هذا الجدول كمية الخسارة التي تعرضت لها ليبيا جراء الحصار الاقتصادي وفي مختلف القطاعات فعلى صعيد القطاع الزراعي أدى هذا الحظر الى نتائج سلبية كبيرة على الجانب الزراعة قدرت بحوالي ٣٤,٣ مليون دينار في العام ١٩٩٨م وخلال الفترة الممتدة من ١٩٩٢-١٩٩٩ بقيمة

JOBS مجلة العلوم الأساسية Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثامن والثلاثون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ

١٤٩٤,٨مليون دينار جاءت هذه الخسارة ، نتيجة للنقص الحاصل في الايدي العاملة ونقص مستلزمات الانتاج مثل قطع الغيار والادوية والمبيدات والاسمدة الكيمياوية ،كما تضررت الثروة الحيوانية كذلك وتعرضت الحيوانات للموت بسبب نقص الادوية البيطرية وتأخر وصولها وتوقفت الآلات التشغيل عن العمل في المنشآت مثل مصانع الالبان والاعلاف أذ بلغت خسارة الثروة الحيوانية ما يقدر حوالي ٧٧١٠,٤مليون دينار، أما بالنسبة للقطاع الصناعي أثرت الخسارة فيه من ناحية تأخر العملية الانتاجية وتعطلت الغالبية من خطوط الانتاج بالمصانع والشركات التابعة لهذا القطاع مما أدى الى حصول نقص في السلع المحلية المنتوجة صناعيا وبلغت الخسائر بهذا الجانب الى ما يقدر ب ٥٨٥٠,٩ مليون دينار، أما القطاع النفطي وهو الجانب الاهم في ليبيا لاعتماد اقتصادها عليه بشكل كبير وأساس فقدرت خسارته ب ٥٨٧٦,٣ مليون دينار أذ تركز الحظر الاقتصادي على عدم حصول ليبيا على معدات لاستخراج النفط وعدم حصولها على التكنولوجيا الحديثة مما يعطل التقدم والتطور في هذا الجانب وكانت النتيجة انخفاض تصدير ليبيا للنفط الخام وعدم استقرارها للأعوام ١٩٩٢-١٩٩٩م وتميزت أسعار النفط بالتذبذب، واعتبرت هذه الوسيلة من العقوبات الاقتصادية من الادوات الناجحة في تحقيق الضغط الدولي الذي تروم له قرارات الامم المتحدة (زواغي ودريدر،٢٠١٥:ص٤).

أما قطاع التجارة فكانت خسارته أكبر من بقية القطاعات وعلى الرغم من خسارته الا أنه تأثر بخسارات قطاعات الاقتصاد الاخرى وأشترك معهم فبلغت خسارته بما يقدر ب٨٦٢٨مليون دينار ، فتدهور الاستيراد والتصدير وجمدت الارصدة المالية في الخارج وفقدت ليبيا التسهيلات المصرفية وارتفعت أسعار السلع والخدمات أيضا وفقدت المنتجات الليبية بسبب الحظر المنافسة السعرية والنوعية بسبب الحظر الجوي الذي منع أمكانية التصدير، وتميزت ليبيا بخطوط النقل(**البرية-البحرية**) وأهمية هذه الخطوط لربطها بين مناطق الانتاج والتصدير أو الاستهلاك فعدت خطوط النقل البرية هي عصب التنمية الاقتصادية كما أنها ربطت بين مناطق الانتاج ومناطق الحصول على المواد الاولية الخام، وتتبين أهمية طرق النقل في التغيير الذي تحدثه في الهيكل الاقتصادي للدول فالأنفاق على النقل واحدة من العناصر التي تؤثر على تكلفة المنتج النهائي والتي يجب أخذها بنظر الاعتبار فالترابط بين قطاع النقل والقطاعات الاخرى سواء كانت السلعية أم الخدمية له أثار إيجابية مضاعفة على الاقتصاد (حبيطة،٢٠١٤:ص٦٥).

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثامن والثلاثون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ

أدى هذا الحظر الى تدهور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للعديد من المواطنين في ليبيا ولاسيما محدودي الدخل وأصحاب القطاع الخاص ووضعت القيود أمام القطاع الخاص لتحسين الاوضاع الاقتصادية وأنعكس التركيز على القطاع العام وأدخلت الدولة الشركات الاستثمارية الاجنبية للتعاقد معها في مختلف القطاعات لتعود بالفائدة على النظام الحاكم ولاسيما قطاع النفط الذي أستغله المقربين من الرئيس القذافي لكسب الثروات على حساب الشعب ، فكان على القذافي النهوض بليبيا بعدد سكانها المحدود ومواردها النفطية الكبيرة لكن العكس حدث فبدلا من جعل ليبيا ذات حكم ديمقراطي ودولة حديثة جعلها القذافي دولة ذات محط سخرية وكان من أبشع الانظمة العربية القمعية التي جاءت بالعقوبات على شعبها وخسرت ليبيا مليارات الدولارات فحال أنتشار الفساد في ليبيا من دون تحقيق الرفاهية الاقتصادية لطبقات الشعب التي كانت متخوفة من مواجهة الغلاء المستمر في الاسعار على الرغم من زيادة الرواتب (السعدي،٢٠٢٤:ص٢٧٥)

تأثير منظمة التجارة العالمية (w.T.o)على ليبيا:

دخلت منظمة التجارة العالمية حيز التنفيذ بعد أنشائها في العام ١٩٩٥م بعد مفاوضات ومشاورات أستمرت لفترات طويلة كانت نتيجتها عقد المعاهدات التجارية والاتفاقيات الدولية في مجالات التجارة في الخدمات والسلع والاستثمار الاجنبي وحق الملكية الفكرية ، أنضمت العديد من الدول تحت راية هي هذه المنظمة وصل الى ١٦٤ دولة الى جانب العديد من الدول الاخرى التي تسعى للانضمام أذ أن ٩٧% من عمليات المبادلات التجارية العالمية تتم داخل هذه المنظمة والمهم في الامر كيف نجعل من انضمام ليبيا الى هذه المنظمة يخدم مصالح ليبيا وشعبها؟ أذ أن ليبيا هي عضو مراقب في هذه المنظمة وقد يؤهلها هذا للانضمام الى المنظمة(المحيشي،٢٠٢٣:ص١) .

ومن أهم مبادئ هذه المنظمة هي:

١-مبدأ عدم التمييز (أي معاملة جميع الاعضاء دون تمييز كأنهم شريكآ تجاريآ تفضيليآ).

٢-المعاملة الخاصة والتمييزية للدول النامية والاقل نمو .

٣-أقتصار الحماية على استخدام التعريفة الجمركية وتقليل القيود التجارية ومنح العمليات التجارية أكثر مساحة وحرية.

٤-أستخدام القواعد ذات الاطراف المتعددة وعدم استخدام القواعد الفردية .

٥- المعاملة الوطنية وتشجيع التنمية وتعزيز المنافسة العادلة.

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثامن والثلاثون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ

الا أن انضمام ليبيا لهذه المنظمة قد يواجه بعض المشكلات منها عدم قدرة البضائع المحلية الليبية على منافسة البضائع الاجنبية في الاسواق لان صناعات الدول الاوربية قد اكتسبت قدرة تنافسية كبيرة مما يجعل البضائع الليبية قاصرة على مواجهة هذا الامر ، كذلك فأن الايرادات الليبية سوف تتراجع في حال حصول هذا الانضمام بسبب التفكيك الجمركي كما أن الغاء التعريفة الجمركية مدة ١٠ سنوات سيؤدي الى ارتفاع مستوى الاستيراد على حساب التصدير ، كما أن انضمام ليبيا الى هذه المنظمة قد لا يسمح لها بتصدير بعض السلع حسب قانون المنظمة مما أوضح ضعف الاقتصاد الليبي وقاعدته الانتاجية وعدم القدرة على المنافسة خارج أطار الحدود الليبية (الفيتوري،٢٠٠٣:ص١٧٩).

ومن أجل النهوض بالواقع الاقتصادي في ليبيا يجب أتباع مجموعة من الخطوات تشمل:

١-أهم خطوة لتحقيق أي تطور وتقدم اقتصادي في أي بلد هو تحيق الاستقرار السياسي والامني.

٢-عدم الاعتماد على جانب واحد فقط في الايرادات وتنويع مصادر الدخل أذ أن الاعتماد الكلي في الاقتصاد الليبي كان على عنصر النفط ومشتقاته فقط.

٣- بناء الثقة بما يقصد بمؤسسات الدولة وتوحيدها تحت سلطة واحدة لدعم النشاط الاقتصادي.

٤- بما يخص المصارف فيجب توجيه اهتمام الدولة بإصلاح هذا القطاع وتوفير السيولة المالية والمحافظة على استقرار العملة بوضع سياسة ناجحة تمكن البنك المركزي من القيام بدوره في تحقيق استقرار العملة وضخ السيولة النقدية.

٥-أعادة بناء البنية التحتية بما تشمل شبكات المياه والكهرباء والطرق وأعاده تأهيلها ووضع الخطط الشاملة لا قامة تنمية مستدامة بالاعتماد على بيانات موثوقة.

٦-يمكن القول أن ليبيا منذ الاعوام(١٩٧٧-٢٠٠١) غابت فيها مؤسسات الدولة الاقتصادية والادارية والسياسية وهياكلها عن الاطار الثقافي المؤسساتي واتسمت بعدم الثبات والاستقرار بسبب التغييرات التي أجراها نظام القذافي على جميع مفاصل الحياة العامة.

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثامن والثلاثون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ

المبحث الثاني

القطاع الصحي في ليبيا وأهميته(١٩٩٠-٢٠٠٩م)

أن الهدف من النظام الصحي في أي بلد لا يقتصر على تقديم الخدمات الطبية فقط وما يرافقها من توفير معدات وشراء أدوية وبناء وحدات صحية وانما تحقيق مجموعة أهداف رئيسة تتمثل ب: تقديم الخدمات الغير طبية للمواطنين كالمعاملة الحسنة وسهولة الوصول الى طلبهم والخدمة التي يحتاجها المواطن ومدة الانتظار وحماية المواطنين من المخاطر المالية والاجتماعية الناتجة عن اصابتهم بالأمراض وعدم مقدرتهم على تحمل تكاليف العلاج وذلك يعني حصول جميع المواطنين على الخدمات الطبية والرعاية الصحية اللازمة دون التعرض لازمة وضائقة مالية نتيجة ذلك وهذا وما يسمى بالتغطية الصحية الشاملة المتمثلة ابتداء من تعزيز الصحة الى الوقاية والعلاج ثم التأهيل والرعاية على أن تكون هذه الخدمات جيدة بالقدر الذي يحسن من صحة الافراد المتلقين للرعاية(ملخص تنفيذي،٢٠١٢:ص١)

وفيما يخص ليبيا موضوع الدراسة كان أصلاح النظام الصحي فيها من الامور الصعبة لعدة أسباب منها الصراع الداخلي الحاد والبيئة السياسية غير المستدامة لان هذين العاملين يؤديان بالنتيجة الى إحداث مشاكل وفساد وانعدام الثقة فضلا عن عدم الاستقرار السياسي والظروف الاجتماعية والاقتصادية المتقلبة وضعف القيادة مما يؤدي الى فشل التخطيط في القطاع الصحي وكان صنع القرار رجعي ويتوجه نحو التشغيل أكثر منه الى التخطيط مما أضعف النظام الصحي وأدى الى تذمر المواطنين وارتفاع حالات السفر الى الدول المجاورة لتلقي الرعاية الصحية المناسبة (يوسف و عادل، ٢٠٢١:ص١٥).

أستلم القذافي النظام الصحي في ليبيا ولم يكن فيها سوى مستشفيات معدودة واحد في طرابلس وهو مستشفى التأمين سمي على أسم القائد الايطالي في فترة الغزو الجنرال كانيفا ومستشفى أخر في بنغازي والاخر في قاعدة (هويلس) الامريكية خاص بالقوات الامريكية ومستشفيات صغيرة جدا في بعض المدن ، أما بالنسبة للكوادر الطبية فكانوا مجاميع من أطباء عرب وفريق من الصين وممرضات كاثوليكياك ، فحاول القذافي وضع نظام طبي من العدم عن طريق أصدار القانون الصحي المرقم ١٠٦ لعام ١٩٧٣م ويعد هذا القانون من أفضل القوانين الصحية في العالم أذ ضمن

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثامن والثلاثون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ

حق كل مواطن في الحصول على الرعاية الصحية المتساوية مع الاخرين وحدد واجبات للدولة تقوم بها لتحقيق هذا الغرض ، كما قام بوضع خطة لبناء مؤسسات صحية تلبي احتياجات المواطن الليبي في الرعاية الصحية ، كما قام بوضع خطة شاملة لبناء وتوفير كادر طبي متكامل فقام بفتح أول كلية للطب في مدينة بنغازي ووصل عدد الكليات الى (١٣) كلية للطب قام بتخريج عشرات الالاف الاطباء الذين أثبتوا كفاءتهم مقارنة بدول العالم المتقدم ، كما أنشأ المعاهد الصحية المتوسطة والعليا ، أما في مجال تصنيع الادوية فلم تدخل ليبيا في هذا المجال لخطورة الامر والذي يتعلق بصناعة الادوية والانتظار لبناء قاعدة طبية متطورة قادرة على القيام بهذا الامر ، كما قام القذافي على الرغم من الامكانيات المادية البسيطة لتمويل الجانب الصحي ببناء مستشفى لزراعة الكلية ومستشفى لزراعة الاعصاب ومستشفى للأعين ومستشفى التداوي من الحروق(بركات،٢٠١٥:ص١) .

وفرت الحكومة الليبية الرعاية الصحية المجانية لجميع أفراد الشعب أذ كانت وزارة الصحة هي الجانب المسؤول عن تقديم الخدمات الصحية وميزانية الدولة هي الممول الرئيس للنظام الصحي الليبي ، بدأت العمل بالنظام الصحي اللامركزي منذ العام ٢٠٠٠م وأنشئت هيئة تخطيط الرعاية الصحية وتم تعيين مفتش عام للأشراف على القطاعات الصحية في المدن فتارة يكون القطاع الصحي مركزي وتارة أخرى يصبح غير مركزي وظل هذا القطاع في تفكك مستمر بسبب التغييرات السياسية في البلاد مما نتج عنه تقديم خدمات صحية غير متكاملة من قبل مقدمين هذه الخدمات من القطاع العام والخاص ، فكان عدد الذين يتلقون خدمات علاجية من خارج ليبيا مثيرا للتساؤل بسبب انخفاض جودة الرعاية المقدمة في داخل ليبيا في الجانب الصحي أذ كانت الحكومة الليبية غير متأكدة من منهجها بين المركزي واللامركزي أذ أن عدم الاستقرار السياسي أنعكس على الجانب الاقتصادي والاجتماعي بما في ذلك الجانب الصحي ، ومثل قطاع الصحة في ليبيا التحديات التي واجهتها الادارة الليبية وتكون القطاع الصحي في ليبيا التابع لوزارة الصحة من مجموعة من المؤسسات يمكن أيجازها بالشكل الاتي:

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثامن والثلاثون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ

شكل رقم (٣)

المؤسسات الصحية في ليبيا

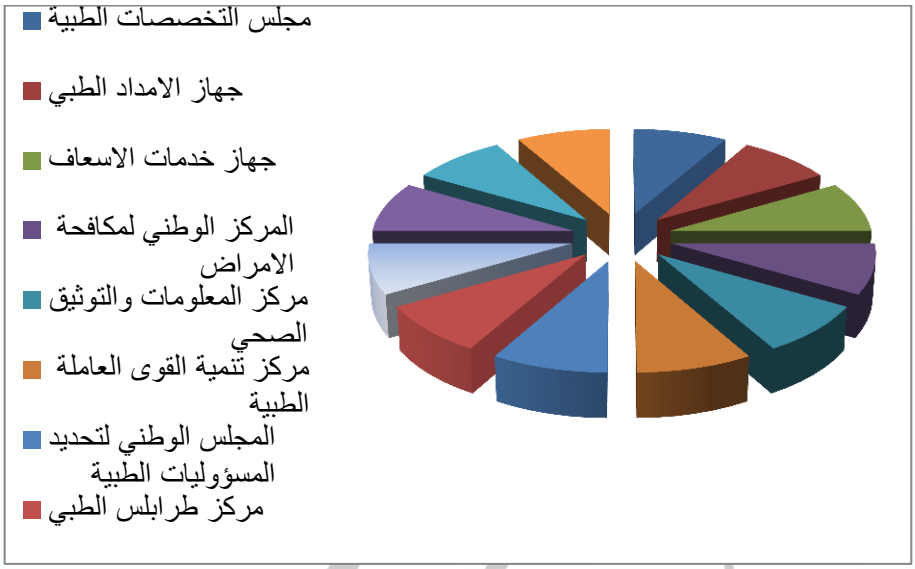

المصدر: وزارة الصحة، مركز المعلومات والتوثيق الصحي، دليل المرافق الصحية العامة ،ص٢٠٢٣، ٤

وكانت الصعوبة الكبيرة التي واجهت القطاع الصحي الليبي هي أن معظم الكوادر الطبية كانوا من الاجانب وليسوا من أبناء البلد وغادروا ليبيا بسبب عدم توفر المستشفيات المؤهلة لتقديم الخدمات الطبية والتي أغلقت حوالي الثلثين منها وكانت هذه الكوادر تشكل حوالي ٧٠% من الايدي العاملة الطبية ، فكان ٢ مليون ليبي بحاجة الى الخدمات الطبية مثل غسيل الكلى وأخذ اللقاحات المختلفة وأدوية الانسولين وقدر المختصين بالمجال الصحي أن الليبيون ينفقون حوالي ٥ مليار دولار بالسنة في دول الجوار للعلاج (الممثلية التجارية التونسية:ص٢) .

على الرغم من نجاح حكومة القذافي في تمشية أوضاع البلاد الا أنه أخفق في تأسيس نظام مؤسساتي قادر على أدارة أمور الدولة وبناء نظام مؤسساتي بسبب طبيعة النظام القبلي ، فوصف النظام الصحي في عهد القذافي الذي أستمر لأربعة قرون بأنه نظام متداع فعانت ليبيا من المركزية المفرطة وعدم مقدرتها على أدارة عاداتها النفطية بالشكل الذي يخدم الجانب الصحي والمؤسسات

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثامن والثلاثون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ

الصحية وعانت كذلك من غياب المؤسسات الحديثة بسبب غياب الانسجام التام للسياسات الاقتصادية فلم تنعم ليبيا بتدفق العوائد المالية للنفط أذ حصرت الاستفادة على أبناء القذافي والموالين له وعشيرته فنالوا حصة كبيرة من الاستثمارات والمشاريع المستحدثة(ميادة وحيدر،٢٠٢٤:ص٩١٥) .

حاول معمر القذافي أدخال الاصلاحات على جميع المؤسسات في ليبيا الا أنه لم ينجح في ذلك بسبب القوى المعارضة له في الداخل والتي حالت دون قيامه بأي أصلاح يذكر فحاول تطبيق سياسة (اللبرلة) ،وأعتمد على الوثيقة الخضراء التي أتاحت لليبيين بعض الحقوق والحريات الا أنها عجزت عن تقديم الخدمات الصحية الشاملة وخصوصا في السنوات الاخيرة من حكم القذافي فانهارت منظومة الصحة بشكل كامل بسبب التحديات التي واجهتها والتي يمكن أيجازها ب:

١-أعتماد النظام الصحي في ليبيا على الايد العاملة الاجنبية أذ كانت هذه الايد العاملة تتأثر بتقلبات الاوضاع السياسية وقيامهم بالهجرة مما يجعل منظومة الصحة تعاني النقص في الكوادر الطبية .

٢-ضعف تمويل الجوانب الصحية مما أدى الى عجزها عن القيام بعملها فلم يستغل نظام القذافي عائدات النفط لتطوير المؤسسات الصحية فتوقفت الايدي العاملة الطبية عن العمل بسبب عدم دفع مستحقاتهم المالية ورواتبهم.

٣-أثرت الصراعات في داخل ليبيا على المنظومة الصحية فتعرضت الكوادر الطبية الى هجوم من قبل المسلحين فحاولت بعض المنظمات سد النقص من الايدي العاملة الطبية كمنظمة أطباء بلا حدود الا أن الصراعات المستمرة حالت من دون ذلك ونشوء تحديات أخرى لا حصر لها.

٤- أهدر المال العالم على شكل سرقات فيما يخص الادوات الطبية وعدم الاستخدام الصحيح لها، كما أن أدارات المستشفيات لم تضع أهدافا واضحة فتعارضت مع الادارات الفرعية.

٥- ضعف التنظيم الاداري في المستشفيات واعتماد الاخيرة على الاطباء المساعدين والفنيين مما جعل أداء هذه المستشفيات دون المستوى المطلوب.

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثامن والثلاثون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ

٦-تهالك البنية التحتية للمرافق الصحية أذ غابت الرؤيا لتبني سياسات النهوض بهذا القطاع، أضافة الى الفساد المستشري في القطاع وضعف الرقابة عليه.

٧-حاول القذافي القيام بالإصلاحات في مختلف الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والصحية الا أن الشعور بعدم الرضا بهذه الاصلاحات زاد من توتر الاوضاع بسبب الاخطاء التي وقع بها والتي شملت الكبت السياسي والحرمان الاقتصادي وانهيار المنظومة الصحية والتمايز المنطقي الذي زاد من حدة الصراع بين الشرق والغرب وانطلاق شرارة الثورة ضد حكم الرئيس معمر القذافي(منى،٢٠٢٣:ص٤٦).

ومن أجل النهوض بواقع القطاع الصحي الليبي يجب تبني سياسات واستراتيجيات ناجعة قادرة على انتشال القطاع من هذا الواقع المأساوي بخطوات واضحة ومحددة تتضمن :

أ-أعمار المستشفيات والمراكز الصحية واستمرار دعمها بالأدوية والمنتجات الطبية اللازمة.

ب-وضع خطة دقيقة وشاملة لاصلاح نظام الضمان الصحي والسياسة الدوائية والرعاية الصحية والاهتمام بصحة الاسرة.

ج-توفير المبالغ اللازمة لدعم القطاع الصحي وسد العجز الحاصل في الادوية والمستلزمات الطبية، وبناء الثقة في الخدمات الصحية المقدمة من خلال المراكز الصحية المجتمعية.

د-تحسين أداء الكوادر الطبية والعمل على تطويرهم من خلال توفير التدريب المستمر وتطوير بيئة العمل وتعزيز العمل الجماعي وروح التواصل.

أما بالنسبة للمراكز الصحية فشهدت تطورات كبيرة وزيادة في أعدادها بعد العام ٢٠٠٨م فتصاعدت الزيادة من ٢٢٦٠ مركز صحي الى ٤٦٦٢ ضمت هذه المراكز الاخصائيون والاطباء العامون وأطباء الاسنان والصيادلة والممرضون والقابلات والاداريون والخدميين والفنيين في المراكز التالية:

أ-المصحات الايوائية.

ب-العيادات.

ج-الصيدليات.

د-عيادات الاسنان.

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثامن والثلاثون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ

و- المختبرات.

د-التشخيص الطبي ومراكز التصوير.

كما تصاعد حجم الايدي العاملة الصحية من ٦٥٢٩الى ٢٩٦٧٧ عامل في عام ٢٠٠٨م ضمت النسبة الكبيرة العاملين من الصيادلة ونسبتهم ٢٠,٣% ثم الادنى للقابلات بنسبة ١,١% من مجموع القوى الصحية العاملة (أمنة،٢٠٢٤:ص٤٨٥).

الخاتمة:

١-عانت ليبيا من مشكلة التدخل الاجنبي من قبل الدول الاوربية ولاسيما الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا.

٢- عملت هذه الدول على استغلال النفط الليبي من خلال التدخل العسكري فيها للحفاظ على مصالحها الاقتصادية.

٣- كانت ذريعة هذه الدول للتدخل في شؤون ليبيا الاقتصادية هي حقوق الانسان ومحاولتهم لمنع قمع هذه الحقوق .

٤-طبيعة نظام القذافي الذي أثار العداء بينه وبين الدول الاوربية التي عملت على الاطاحة به لمحاولته امتلاك السلاح النووي وشخصيته الدكتاتورية.

٥- أعتمد الاقتصاد الاوربي والامريكي على النفط الليبي بشكل أساس.

٦-اتصف القطاع الصحي في عهد القذافي بإيجابيات منها أن ليبيا قدمت في عهده العديد من الخدمات الصحية وخدمات الرعاية .

٧-أتصف القطاع الصحي في تلك الفترة بمجموعة سلبيات منها الاعتماد على الكوادر الطبية الاجنبية وضعف البنى التحتية ولجوء العديد من الليبيين للعلاج في الخارج ، كما عانى هذا القطاع كغيره من الفساد الاداري .

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثامن والثلاثون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ

المصادر باللغة العربية:-

١-شهد جمال محمد أمين، المتغيرات الاقتصادية ودورها في التأثير والتأثر الدولي ، مجلة دراسات دولية، العدد الرابع والتسعون، جامعة النهرين،٢٠٢٣م.

٢-عيسى حمد الفارسي، الاقتصاد الليبي ومنظمة التجارة العالمية، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة، جامعة قاريونس،المجلد٢٧، ٢٠٠٨م.

٣-شكري غانم، الاقتصاد الليبي قبل النفط، الهيئة القومية للبحث العلمي،طرابلس،ليبيا،١٩٨٥م

٤-عبد العظيم جبر حافظ ، التطورات السياسية في ليبيا على أثر ثورة ١٧ شباط ٢٠١١،مجلة الجامعة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ،العدد٣٨، ٢٠١٣م.

٥- يوسف أبو الفضل محمد مصطفى، التجارة الخارجية للجماهيرية العربية الليبية، جامعة القاهرة،، معهد البحوث والدراسات الافريقية، مصر،٢٠٠٧م.

٦-مصطفى عبد الله اليوسفي، التجارة الخارجية والتنمية الصناعية في ليبيا، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة المنصورة، مصر،١٩٩٩م.

٧-محمود حسن حسني ، العقوبات الاقتصادية الدولية والعالم العربي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ،العدد٧٩،الاهرام،القاهرة،١٩٩٩م.

٨- زواغي نصيرة ودريدر مالكي، العقوبات الاقتصادية الدولية وأثارها على حقوق الانسان، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجزائر، ٢٠١٥م.

٩- حبيطة علي، الاهمية الاقتصادية للنقل ودوره في التنمية الاقتصادية،٢٠١٤م.

١٠-سعاد عبد الكاظم عبد الحميد السعدي، تأثير العوامل التاريخية والسياسية والاقتصادية على الازمة في ليبيا ، مجلة الجامعة العراقية، العدد هـ،المجلد٢٠٢٤،٧٢م.

١١-أسماعيل عبد المجيد المحيشي ،كيفية استفادة ليبيا من منظمة التجارة العالمية في المراحل الانتقالية ،مجلة دراسات الانسان والمجتمع ،العدد٢٢، سبتمبر ٢٠٢٣م.

١٢-عطية المهدي الفيتوري، التخطيط الاقتصادي في ظل فهم أفضل لمنظمة التجارة العالمية ،مجلة دراسات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الاخضر، مجلة فصلية، العدد١٢ ، ٢٠٠٣م.

١٣- ملخص تنفيذي مشروع أصلاح وتطوير النظام الصحي ،المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي، طرابلس، ليبيا،٢٠١٢م.

١٤- يوسف شيليك وعادل التاجوري، أصلاح النظام الصحي في ليبيا، البرنامج الليبي للإدماج والتنمية، تركيا،٢٠٢١م.

١٥-بركات أحمد عبد القادر، تقييم أداء الخدمات الصحية في المستشفيات العامة الليبية ،جامعة بنغازي ،مجلة العلوم والدراسات الانسانية، العدد الثامن، أكتوبر ٢٠١٥م.

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثامن والثلاثون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ

١٦- الممثلية التجارية التونسية بطرابلس، مذكرة حول واقع وآفاق قطاع الصحة بليبيا ،مركز النهوض بالصادرات.

١٧- ميادة علي حيدر وحيدر عبد الله، أثر الصراع الخليجي في الازمة الليبية بعد العام ٢٠١١م، المجلة السياسية الدولية، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية،٢٠٢٤م.

١٨-اللبرلة: هي مصطلح يراد به تبني مبادئ الليبرالية والتي يقصد بها تحرير الاقتصاد والمجتمع وتوفير الحريات الفردية والسياسية. عبد الرحيم بن صمايل السلمي، الليبرالية نشأتها ومجالاتها.

١٩- منى حسين عبيد، ليبيا وإشكالية بناء الدولة١٩٦٩-٢٠١٧،العدد٤٧،السنة الثانية عشرة، مجلة حمورابي للدراسات، جامعة بغداد،أيلول٢٠٢٣.

٢٠-أمنة سعد سعيد الذويب، الخدمات الصحية الخاصة في ليبيا دراسة تحليلية في الجغرافيا الطبية، مجلة القرطاس، العدد الخامس والعشرون ، المجلد الرابع، جامعة طرابلس،٢٠٢٤م.

-المصادر باللغة الانكليزية:

1-Shahd Jamal Muhammad Amin, Economic Variables and Their Role in International Influence and Impact, International Studies Journal, Issue Ninety-Four, Al-Nahrain University, 2023 AD.

2- Issa Hamad Al-Farsi, The Libyan Economy and the World Trade Organization, Journal of Studies in Economics and Trade, Garyounis University, Volume 27, 2008.

3- Shukri Ghanem, The Libyan Economy Before Oil, National Authority for Scientific Research, Tripoli, Libya, 1985.

4- Abdul-Azim Jabr Hafez, Political Developments in Libya Following the February 17, 2011 Revolution, Al-Mustansiriya University Journal for Arab and International Studies, Issue 38, 2013.

5-Youssef Abu El-Fadl Mohamed Mustafa, Foreign Trade of the Libyan Arab Jamahiriya, Cairo University, Institute of African Research and Studies, Egypt, 2007.

6- Mustafa Abdullah Al-Yousifi, Foreign Trade and Industrial Development in Libya, Unpublished Doctoral Dissertation, Mansoura University, Egypt, 1999.

7-Mahmoud Hassan Hosni, International Economic Sanctions and the Arab World, Center for Political and Strategic Studies, Issue 79, Al-Ahram, Cairo, 1999.

8- Zouaghi Nassira and Drider Maliki, International Economic Sanctions and Their Impact on Human Rights, Unpublished Master's Thesis, Algeria, 2015.

9- Habita Ali, The Economic Importance of Transportation and Its Role in Economic Development, 2014.

10-Suad Abdul Kadhim Abdul Hamid Al-Saadi, The Impact of Historical, Political, and Economic Factors on the Crisis in Libya, Iraqi University Journal, Issue 5, Volume 72, 2024.

11- Ismail Abdul Majeed Al-Mahishi, How Libya Can Benefit from the World Trade Organization During Transitional Phases, Journal of Human and Social Studies, Issue 22, September 2023.

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثامن والثلاثون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ

12-Atiya Al-Mahdi Al-Fitouri, Economic Planning in Light of a Better Understanding of the World Trade Organization, Journal of Studies of the World Center for Studies and Research on the Green Book, Quarterly Journal, Issue 12, 2003.
13- Executive Summary of the Health System Reform and Development Project, National Council for Economic and Social Development, Tripoli, Libya, 2012.
14-Yusuf Çelik and Adel Al-Tajouri, Reforming the Health System in Libya, Libyan Program for Integration and Development, Turkey, 2021.
15- Barakat Ahmed Abdel-Qader, Evaluating the Performance of Health Services in Libyan Public Hospitals, University of Benghazi, Journal of Science and Humanities, Issue 8, October 2015.
16-Tunisian Trade Representation in Tripoli, Memorandum on the Reality and Prospects of the Health Sector in Libya, Export Promotion Center.
17- Mayada Ali Haidar and Haidar Abdullah, The Impact of the Gulf Conflict on the Libyan Crisis after 2011, International Political Journal, Al-Mustansiriya University, College of Political Science, 2024.
18-Liberalization: This term refers to the adoption of liberal principles, which aim to liberate the economy and society and provide individual and political freedoms. (Abdul Rahim bin Samayel Al-Salmi, Liberalism: Its Origins and Fields).
19- Mona Hussein Obeid, Libya and the Problem of State-Building 1969-2017, Issue 47, Year 12, Hammurabi Journal of Studies, University of Baghdad, September 2023.
20-Amna Saad Saeed Al-Dhuwaib, Private Health Services in Libya: An Analytical Study in Medical Geography, Al-Qirtas Journal, Issue 25, Volume 4, University of Tripoli, 2024.

مجلة العلوم الاساسية
للعلوم التربوية والنفسية وطرائق التدريس للعلوم الاساسية